قمع الحرص بالزهد والقناعة

وردّ ذلّ السؤال بالكتب والشفاعة

تأليف

أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي المفسّر

(ت ٦٧١ هـ)

تحقيق

الصادق بن عبد الرحمن الغرياني

دار ابن حزم

قَمْعُ الحِرصِ بالزُّهدِ والقَناعَة

وَردُّ ذُلّ السُّؤال بالكَسْبِ والشَّفاعَةِ

تأليف

أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي المفسِّر

(ت ٦٧١ هـ)

تحقيق

الصادق بن عبد الرحمن الغرياني

دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة
في التعريف بالكتاب

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلاله وكماله، يجعلنا به المولى عزَّ وجلَّ في عداد الحامدين الشاكرين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وأفضل الخلق أجمعين محمد بن عبدالله، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد:

فهذا كتاب نفيس في بابه، لعلّ الناس أحوج ما يكونون إليه في هذا الوقت، الذي قلّت فيه القناعة، وطغى فيه التطلّع إلى جمع المال بكل وسيلة، مشروعة أو ممنوعة، وصار الطموح إلى الزيادة منه دون غاية أو حد، من أمراض العصر، التي يشقى الناس من أجلها، ويركبون الصعب والذلول، بل يتقاطعون ويتقاتلون، والتنافس غير الشريف على جمع المال، المقرون بالحرص والطمع، صار أمراً مخيفاً، حذّر منه النبي ﷺ، في قوله: **«فوالله ما لفقر أخشى عليكم، ولكني أخشى أن تبسط عليكم الدنيا، كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، فتهلككم كما أهلكتهم»**[1].

---

(١) البخاري رقم ٣٧١٢.

هذا الكتاب يعالج أمراض الحرص، وحب المال، ويروّض النفس على القناعة والرضى بالقليل، والعيش الكفاف من الحلال لمن لم يوسِّع الله عليه، دون التطلع إلى ما في أيدي الناس، ومن وسّع الله عليه يُرشده إلى أفضل وجوه التصرف في ماله، التي تعود عليه بسعادة الدنيا والآخرة، وذلك بالتوسعة على نفسه بالعيشة الطيبة الهنيئة، والتوسعة على عباد الله، بالإنفاق في وجوه البر والمعروف، «**فالأكثرون هم الأقلون يوم القيامة إلا من قال: هكذا وهكذا، وهكذا..**». عن يمينه وعن شماله ومن أمامه، كما جاء في الحديث.

المؤلف والكتاب:

مؤلف الكتاب هو أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، صاحب التفسير، المتوفى (٦٧١ هـ) وهو أشهر من أن يعرَّف[١]، والكتاب هو (قمع الحرص بالزهد والقناعة وردّ ذُلِّ السؤال بالكَتْب والشفاعة) هذا هو اسم الكتاب الوارد في أصوله المخطوطة، وبه سماه ابن فرحون في (الديباج)، وكذلك هو في كتب الفهارس والتراجم، (كشف الظنون)، و(بروكلمان)[٢]، وغيرهما.

وفي التفسير أشار القرطبي إلى كتابه هذا، فوَرد اسمه في بعض مخطوطات التفسير، وهي النسخة (ك) ـ كما ذكر مصححو الكتاب ـ: (قمع الحرص بالزهد والقناعة وردّ ذُلِّ السؤال بالكسْب والصناعة)، وفي بعضها الآخر، وهي النسخ (أ) و(ب) و(ي) بلفظ (قمع الحرص بالزهد والقناعة وردّ ذُلِّ السؤال بالكَتْب والشفاعة)[٣]، وأرى أن هذا هو الصواب، خلاف ما اعتمده مصححو كتاب التفسير (الجامع لأحكام القرآن)، وذلك لما يأتي:

---

(١) انظر في التعريف به القرطبي المفسر وكتابه الجامع لأحكام القرآن للمحقق.

(٢) انظر كشف الظنون ٢٤١/٤، وتصحف في النسخة المطبوعة منه (بالكف) بدل (بالكَتْب)، والديباج المذهب ٣٠٩/٢، وبروكلمان ٥٢٩/١ النسخة الألمانية.

(٣) تفسير القرطبي ١٦/١٣.

١ ـ لأن أكثر المصادر المخطوطة للمؤلف في كتابيه (الجامع لأحكام القرآن)، و(قمع الحرص) اتفقت عليه، وكذلك المصادر الأخرى التي أشارت إلى الكتاب كابن فرحون وغيره.

٢ ـ عَنْون المؤلف أحد أبواب كتابنا هذا (قمع الحرص) وهو الباب الحادي عشر بقوله: (في ذم السؤال ورده بالكتاب)، الأمر الذي يدل على أن كلمة (الكَتْب) الواردة في العنوان صحيحة، وليست مصحفة عن (الكسْب).

٣ ـ براعة الاستهلال التي افتتح بها القرطبي الكتاب في وصف النبي ﷺ بقوله: «وأعزه بالزهد والقناعة، وخصه بالمعاد والشفاعة» فالاقتباس فيها من عنوان الكتاب ظاهر.

منزلة الكتاب:

أثنى ابن فرحون على هذا الكتاب ثناءً فائقاً، وقال: لم أقف على تأليف أحسن منه في بابه[1]، وهو كما قال، فقد جمع فيه القرطبي كلام من سبقه في هذا الباب، وعلى الأخص ابن أبي الدنيا (عبدالله بن محمد ت ٢٨١ هـ) في كتبه (قضاء الحوائج) و(القناعة) و(الزهد) و(إصلاح المال) و(اصطناع المعروف)، والحكيم الترمذي (محمد بن علي ت ٣٢٠ هـ) في كتابه (نوادر الأصول)، والخرائطي (محمد بن جعفر ت ٣٢٧ هـ) في كتابه (مكارم الأخلاق)، وابن السني (أبو بكر أحمد بن محمد ت ٣٦٤ هـ) في كتابه (القناعة)، وأبو عمر بن عبدالبر (يوسف بن عبدالله النمري ت ٤٦٣ هـ) في كتابه (بَهجة المجالس). جمع القرطبي كلام هؤلاء وغيرهم، وأضاف إليه، فصار كتابه جامعاً موعِباً.

والقرطبي يكثر في هذا الكتاب من الاستشهاد بالحديث، وأقوال السلف والأشعار في الزهد والتقلل من الدنيا، كأشعار أبي العتاهية، ومنصور

---

(١) الديباج ٣٠٩/٢.

الفقيه، ومحمود الوراق، وغيرهم، لكن استشهاده بالحديث لم يخل من مآخذ، فهو كما يستشهد بالأحاديث الصحاح والحسان، من الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد، والموطأ، يكثر أيضاً من الاستشهاد بأحاديث، انفردت بها بعض الكتب التي يشيع فيها الحديث الضعيف والموضوع، مثل: (الفردوس) للديلمي، و(نوادر الأصول) للحكيم الترمذي، وكتب ابن أبي الدنيا في الزهد والرقائق.

عملي في الكتاب:

١ ـ قوَّمت النص وصححته حسب الطاقة، بالمقارنة بين أصوله التي توفرت لديّ، وبالرجوع إلى بعض مصادره، واتبعت في المقارنة طريقة (النص المختار)، بحيث اعتبرت كل نسخة أصلاً متمِّمة للأخرى، فأثبتّ بالصلب ما رأيته أليق بالكتاب، وأقرب إلى نصه الصحيح من مجموع النسخ، وأثبتّ في الهوامش الفروق التي يحتمل أن تكون مقصودة للمؤلف، أما الفروق التي لا يحتمل أن تكون من المؤلف، بل هي من أخطاء النُساخ، فلم أشر إليها، تفادياً للتطويل وتسويد الورق، بما لا طائل تحته.

٢ ـ خرّجت الآيات القرآنية.

٣ ـ خرّجت الأحاديث، وذكرت ما قاله الأئمة عنها من التصحيح والتضعيف، وما لم أجد لهم فيه قولاً درست سنده، وحكمت عليه بالصحة أو الضعف.

٤ ـ الكتاب يشتمل على مجموعة كبيرة من شعر الزهد والحكمة والرقائق، وقع به فساد واختلال في أوزانه وألفاظه، بحيث يتعذر الاعتماد في تصحيحه على نسخة واحدة من المخطوط، بل لا بدّ من الرجوع في كل بيت إلى الأصول الثلاثة للمخطوط وغيرها من المظان.

٥ ـ لم أترجم للأعلام إلا من كان منهم ضعيفاً أو متَّهماً، للتنبيه

عليه، أما من استقامت روايته، فلا أعرِّف به، إلا إذا كان هناك داع، كأن يُنسب إليه قول يَستشهد به القرطبي، وهو من غير المشهورين، أو يذكر المؤلف اسمه ناقصاً، وقد فاتني منهم جماعة، لم أجد لهم تراجم، ولم أعرفهم.

٦ ـ وضعت للكتاب خمس فهارس، فهرس للآيات القرآنية، وفهرس للأحاديث والآثار، وفهرس للأشعار، وفهرس للمصادر والمراجع وفهرس للموضوعات.

وصف المخطوط:

تم تحقيق هذا النص (قمع الحرص..) بادئ الأمر على نسختين، الأولى صورة عن النسخة التركية، بمكتبة فاتح الملحقة بالسليمانية باستنبول، رقم (٢٧٦٣)، عدد لوحاتها (١٤٧) لوحة، مكتوبة بخط كبير واسع، عدد الأسطر (١١) سطراً على كل وجه من الورقة، وهي نسخة كاملة إلى آخر الكتاب، لا تحمل اسم الكاتب، ولا تاريخ النسخ، وبحواشيها بعض التصويبات والتصحيحات، وليس بآخرها فتوى ابن عبدالبر في قبول هدايا السلطان التي نقلها القرطبي، وألحقها بآخر الكتاب كما هو الحال في غيرها من النسخ.

النسخة الثانية، نسخة برلين رقم (٨٧٨٧)، عدد لوحاتها (٥٢)، مكتوبة بخط صغير، عدد الأسطر (٢٤) سطراً على كل وجه من الورقة، وهي نسخة متقنة مضبوطة، منقولة عن نسخة المؤلف، التي كتبها بخط يده، وتاريخ نسخها متأخر، مؤرخ الانتهاء منه بأول شعبان (١٢١٢ هجرية)، واسم الناسخ محمد بن عبدالعزيز بن أجدال عبدالقادر، وبآخرها ذكر المؤلف مسألة هي كالتتمة للكتاب، تتعلق بقبول جوائز السلطان، في ثلاث ورقات.

وقد أفادني باحث فاضل، من أحبابنا ـ جزاه الله خيراً ـ فبعث إلي، والكتاب ماثل للطبع، بنسخة مطبوعة منه، نشرت في طنطا بمصر عام

(١٩٨٩)، قام بتحقيقها محمد فتحي السيد، على نسخة وحيدة، موجودة في دار الكتب المصرية رقم (٥٣٣٩) مشتملة على ٧٤ ورقة.

والعمل الذي يَستحق أن ينوّه به في هذه الطبعة المصرية، هو تخريج الأحاديث، فقد قام به المحقق بصورة مرضية، ولا شك أنه تطلب منه جهداً وصبراً طويلاً، حيث إن الكثير من هذه الأحاديث يحتاج إلى عناء ورجوع إلى المصادر الحديثية، التي تعتني بالتصحيح والتضعيف والتخريج، لوروده في الكتب التي تجمع الواهي والضعيف من الحديث.

أما فيما يتعلق بتحقيق النص وتصحيحه، وهو المقصود بالأصالة من تحقيق الكتاب، فالكتاب لا يُعدّ محقَّقاً، فسَد فيه النص، وتحرّف بصورة كبيرة، شعراً ونثراً، ولا يجوز الاعتماد عليه منسوباً للمؤلف بهذه الصورة، ولعل عذر المحقق أنه اعتمد في إخراجه على نسخة وحيدة، هي المتوفرة قريبة منه في دار الكتب المصرية، مع أن للكتاب نسخاً أخرى في ألمانيا، وتركيا، والأسكريال، لم يشر إليها المحقق.

وقد أفادتني هذه الطبعة، من حيث إنها تمثل نسخة دار الكتب المصرية، فصار لدي للكتاب ثلاثة أصول، بدل اثنين.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
• **المقدمة**	٥
المؤلف والكتاب	٦
منزلة الكتاب	٧
عملي في الكتاب	٨
وصف المخطوط	٩
الباب الأول: في كراهية المسألة والتشدد فيها	١٥
الباب الثاني: في وعيد من سأل أموال الناس تكثراً (أو من في حكمه)	١٧
فصل فيه بيان متى تحل المسألة	١٧
الباب الثالث: فيمن سأل عن ظهر غنى وفي عقوبته	٢٠
فصل فيه أن التعفف عن المسألة أولى إلا أن يأكل الانسان الميتة	٢٣
الباب الرابع: في المسألة متى تحل	٢٤
فصل فيه أن الصدقة لا تحل للقادر على الكسب ولو تفرغ للعبادة وأن التكسب أولى من النوافل	٢٥
الباب الخامس: فيما يجوز فيه المسألة ومن يسأل	٢٧
فصل فيه أن الصدقة لا تحل إلا لخمس	٢٩
الباب السادس: في المبايعة على ترك المسألة	٣٢
فصل فيه بيان أن التوكل لا يمنع الأخذ بالأسباب وحكاية حمزة الخراساني منافية للتوكل الصحيح	٣٢
الباب السابع: في ثواب من لا يسأل	٣٥

الموضوع	الصفحة
الباب الثامن: في الاستعفاف عن المسألة والصبر عنها	٣٦
فصل فيه معنى الاستعفاف	٣٧
الباب التاسع: في الإلحاف في المسألة وتركه وبيان قوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾	٣٩
فصل فيه تفسير معنى الملحف	٤٠
الباب العاشر: في إنزال الحاجة بالله	٤١
الباب الحادي عشر: في ذل السؤال ورده بالكتاب وما روي من الشعر في ذلك	٤٨
الباب الثاني عشر: في إباحة الأخذ لمن أُعطي مالاً من غير إشراف ولا سؤال	٥٤
فصل فيه أن المال إذا كان حراماً لا يجوز قبوله	٥٥
الباب الثالث عشر: التعريض بالسؤال عند الحاجة أولى وهو من آداب الطلب	٥٨
الباب الرابع عشر: هل يسأل الرجل لغيره أو يُعرّض، وما جاء في ذلك من الفضل والثواب، وفي السؤال في المسجد.	٦١
فصل فيه بيان ما تقدم وأن السائل إذا كان ملحفاً محترفاً يقاوم ولا يعطى	٦٢
الباب الخامس عشر: في الإجمال في الطلب	٦٥
فصل فيه بيان أن رزق العبدُ مضمون وعليه أن يجمل في الطلب	٦٧
الباب السادس عشر: في الرضى بالقَسْم، وما قسم لك لابد منه لك	٧٠
الباب السابع عشر: في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ .	٧٨
الباب الثامن عشر: في قوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾	٨٧
الباب التاسع عشر: في تناول الأسباب	٩١
الباب الموفي عشرين: في إعطاء الفضل وبيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى	٩٨
فصل فيه تفسير اليد العليا وأنها يد المعطي خلافا لبعض المتصوفة	٩٩
الباب الحادي والعشرون: في كراهية الحرص على المال والعمر	١٠١
الباب الثاني والعشرون: في قوله ﷺ: [ليس] الغنى عن كثرة العرض، إنما الغنى غنى النفس	١٠٤
الباب الثالث والعشرون: في الكفاف والقناعة وفضلها وفي الاكتفاء بالقوت .	١٠٨
الباب الرابع والعشرون: فيما رُوي عن السلف في ذلك	١١٧

الموضوع	الصفحة
الباب الخامس والعشرون: في فضل الإنفاق والسخاء وذم المنع والإحصاء .	١٢١
فصل في بيان قوله ﷺ: **«أنفق يا بلال ولا تخف من ذي العرش إقلالاً»**	١٢٧
الباب السادس والعشرون: في كرامة من اقتنع بالكفاف وكيفية العمل في مال الله في هذه الدنيا والاكتساب	١٣١
فصل فيه أنه لا يتوسع في الدنيا بما في أيدي الناس وإذا ازدحمت المطالب يقدم أمر الآخرة	١٣١
الباب السابع والعشرون: في ذم الطمع وحمد اليأس	١٣٣
الباب الثامن والعشرون: في الزُّهدِ وبيانه	١٣٧
الباب التاسع والعشرون: فيما يحمل على التقلل من الدنيا والزهد فيها	١٤٣
الباب المؤفي ثلاثين: في فضل الزُّهدِ وثمرته	١٤٦
الباب الحادي والثلاثون: في أحوال من زهد في الدُّنيا وهي ست	١٤٧
الباب الثاني والثلاثون: فيه طرقاً من زهد النبي ﷺ في عيشه ومطعمه وملبسه ومركبه	١٥١
الباب الثالث والثلاثون: نذكر فيه طرفاً من زهد صحابته رضوان الله عليهم .	١٥٦
الباب الرابع والثلاثون: في فضل من أخذ المال بحقه وأنفقه في حقه	١٦٦
فصل فيه مدح كسب المال والرد على من قال إن عبدالرحمٰن بن عوف يدخل الجنة حبوا	١٦٧
الباب الخامس والثلاثون: في قوله ﷺ: **«لكل أمة فتنة وفتنة أمتي المال»** ..	١٧٠
فصل فيه بيان أنه نعم المال الصالح للرجل الصالح	١٧٠
الباب السادس والثلاثون: في حقارة الدنيا وهوانها على الله تعالى	١٧٣
فصل فيه النهي عن سب الدنيا وأنه ينبغي أن تؤخذ على أنها مطية للاخرة	١٧٤
الباب السابع والثلاثون: في مثل الدنيا وفيما جعل الله مثلاً لها	١٧٦
فصل فيه بيان الشبه بين الدنيا والماء المنزل من السماء الذي ضربه الله مثلا لها	١٧٧
الباب الثامن والثلاثون: في أن الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر	١٨٠
فصل فيه معنى كونها سجنا للمؤمن وحكاية سهل الصعلوكي مع اليهودي	١٨٠
الباب التاسع والثلاثون: في قوله ﷺ: **«ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا»** ..	١٨٢

الموضوع	الصفحة

فصل فيه بيان أن المراد بتركها بذلها وليس رفضها ١٨٢

الباب الموفي أربعون: في بيان قوله عليه الصلاة والسلام: «**فمن رغب عن سنتي فليس مني**» ١٨٤

فصل فيه أنه ليس من الزهد ترك المباحات ولا تحريم الطيبات ١٨٦

قبول جوائز السلطان ١٨٧

- **الفهارس** ١٩٣
- **فهرس الآيات القرآنية** ١٩٥
- **فهرس الأحاديث** ٢٠٢
- **فهرس الآثار** ٢١١
- **فهرس الأشعار** ٢١٤
- **فهرس المصادر والمراجع** ٢٢١
- **فهرس الموضوعات** ٢٢٥